مجلة المحاسب العربي

27

العدد السابع والعشرون

مجلة شهرية تعني بشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية - العدد السابع والعشرون

إقرأ في هذا العدد

المحتويات

• ٦ ركائز اساسية لتكون محاسب ناجح	4
• كيف يمكنك إنشاء نظام محاسبي ؟	5
• الإصدارات المحاسبية الهادفة الي القياس بإستخدام القيمة العادلة	6
• علاقة المحاسبة بفروع العلوم الأخرى	8
• جمهورية الصين الشعبية - نهضة أمة	9
• أساس محاسبة الزكاة	12
• نظرة عامة على الإستثمارات المالية	14
• شروط المنافسة التامة في ضوء المعالم الشرعية للسوق الاسلامية	17
• الطبيعة المميزة للمحاسب والمراجع القانوني الإسلامي	18
• الهدف من المحاسبة عن الاهلاك	20
• الخردة	21
• الحصول على الأصل عن طريق التصنيع الداخلي	22

ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

العدد السابع والعشرون

+965 97484057

elmosaly7@gmail.com

https://www.facebook.com/aamweb

www.aam-web.com

www.youtube.com/watch?v=IHgrdlvnt2A

نبذة عن المجلة

إنطلقت **مجلة المحاسب العربي** في شهر ابريل ٢٠١١ وأسأل المولى عز وجل أن يستمر انطلاقها وأن ينفع الله بها ، مجلة المحاسب العربي مجلة شهرية متخصصة من أهدافها المساهمة في تنمية الفكر المحاسبي والأرتقاء بمستوى المحاسب العربي في مجال المحاسبة لما لها أهمية كبرى في هذا العصر .

الفئات المستهدفة

المدراء ورؤساء الأقسام ، الطلبة في الجامعات والمعاهد ، الموظفين ، غير الماليين وغيرهم من الأشخاص الذين يستخدمون المعلومات المالية في اتخاذ القرارات أو يقدمون تقارير عن أدائهم للإدارات العليا الذين يرغبون في زيادة أو تعميق فهمهم بالمفاهيم والأساليب المحاسبية، المحاسبون المبتدئون والمحللون الماليون.

رؤية مجلة المحاسب العربي

الحرص على تحقيق آمال وتوقعات المحاسبين في مستقبل ناجح ، حيث سنصل بمجتمع المحاسبين العرب إلى التطوير والارتقاء بعلم ومهنة المحاسبة.٧

طموحنا

أن يكون الموقع مكملا للمواقع القريبة منه في اهتماماتها لا بديلا ولا خصيماً، وأملنا أن يتسع في المستقبل ليشمل كثيرا من علماء الساحة المحاسبية كلها، وتفكيرنا يتجه إلى أن يدعم الموقع في المستقبل بمركز دراسات وان تكون مجلة علمية محكمة ، وكل هذه تبقى خيارات مفتوحة والاستعداد واسع لقبول أي أفكار بناءة جديدة ..

لنشر مقالاتكم وإستقبال أرائكم ومقتراحاتكم

ترسل مقالاتكم بالبريد الإلكتروني إلى رئيس التحرير على العنوان

للإتصال بإدارة المجلة

موقع المجلة : www.aam-web.com

على بريد المجلة : elmosaly7@gmail.com

هاتف رقم : +96597484057

6 ركائز اساسية لتكون محاسب ناجح

بقلم / وائـل مـــراد

- **الشهادات العلمية**

يقصد بالشهادات العلمية شهادة الجامعة الدراسية والتي من خلالها تكون قد تعلمت ودرست كيفية التسجيل والتبويب نظرياً وتعرفت ايضاً على الكثير من المواد العلمية من المواد المحاسبية والرياضية ومحاسبات التكاليف والضرائب ومحاسبة الزكاة للجامعات الازهرية وكتب أخرى في القانون والإدارة والتسويق وغيرها من الكتب التي في حينها ربما تسأل نفسك ما علاقة القانون مثلا بالمحاسبة ولكن وفور عملك في هذه المهنة الرائعة تعرف ما هو الهدف من دراستها لذا توجب علينا ذكر الشهادات على رأس موضوعنا هذا .

- **الخبرات العملية**

كثير من الخريجين الجدد يعانون من الخبرات وكيفية الحصول على هذه الخبرة حيث أن كثير من الشركات لا تقبل إلا من لدية الخبرة ،لذا قررنا نحن مجلة المحاسب العربي توفير من الكورسات العملية والتي سوف تطرح عليكم قريباً حتى نستطيع ان نؤهلك للعمل ،والخبرات يمكنك الحصول عليها من خلال عملك ومواجهة بعض المشكلات ومراقبة كيفية حلها من زملاءك او من مديرك المباشر ومن هنا تأتي خبراتك التي تؤهلك للعمل في كبرى الشركات .

- **الإندماج السريع " التكييف السريع "**

يقصد بالإندماج هو الاندماج مع فريق عملك سريعاً من خلال معرفتك لثقافة المنظمة التي قد إنضممت إليها حديثاً ومعرفة سياساتها وأهدافها وما هي المهام الموكلة لك وكيفية إنجازها في الوقت المحدد وبالدقة المطلوبة " معرفة ما لك وما عليك " .

- **المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية**

الكثير منا يقول ما فائدة اللغة خاصة في بلادنا العربية ،شخصياً انا قابلت في شركة من الشركات العالمية في مجال السيارات ولم أقبل في ذلك الوقت لعدم معرفتي باللغة الإنجليزية معرفة تامة ،فيجب عليك أخي المحاسب إن إردت العمل في كبرى الشركات ولا تكتفي فقط أن تعمل في مؤسسات أو شركات صغيرة بل ومتناهية الصغير يجب عليك أن تضع تعلم اللغة نصب عينك وليس هذا تقليلاً باللغة العربية بل لمزيد من النجاح يجب ان تتعلم .

- **كُن متعاوناً**

لتكون مميزا يجب ان تكون متعاوناً ،نعم متعاون مع زملاءك خاصة وغن كنت تملك الخبرة الكافية يجب ان لا تبخل على زملاءك بأي معلومة ،ثق تماماً كلما ساعدتهم ستجِد من يساعدك وأنت في امس الحاجة لهذه المساعدة ،غير انك ستمتلك قلوبهم بمساعدتك لهم وهذا ليس تفضلاً منك مساعدة المحاسبين الجدد ولكن هذه سنة الحياة وإنظر نفسك في بدايات حياتك العملية وإنظر إليها الان وحاول ان تتذكر كل ما ساعدك لتصل إلى ما انت عليه وادعوا له وحاول ان تتذكر كل من حرم عنك المعلومات وادعو له بالهدية ،وستفهم ما نقوله لك تجاه زميلك الجديد .

- **التحلي بأخلاقيات مهنة المحاسبة**

أخلاقيات المهنة وكيفية التحلي بها وما هي أسئلة كثيرة وربما جميعاً يملك هذه الأخلاقيات ولكن بتطبيقك لها في مجال عملك تظهر جلية الاخلاق التي تربيت عليها وعلمها لك دينك الحنيف وهي كثيرة جدا ومنها على سبيل المثال لا الحصر

- الامانة " تتربع الامانة على رأس هذه الاخلاقيات "
- الكفاءة المهنية .
- السرية " حفظ الأسرار "
- الإستقلالية والموضوعية .
- المصداقية .
- العلاقة الجيدة مع الزملاء المحاسبين في المهنة .
- دعم ومعاونة الزملاء في المهنة

كيف يمكنك إنشـاء نظام محاسبي. الجزء الثاني

أ - هالة عبدالله

النظام المحاسبي المتكامل ليس من الخرافات وليس من الأشياء المستحيلة التي لا يمكن تأسيسها حتى ولو كنت محاسبا في بداية الطريق كل ما يحتاجه النظام المحاسبي هو الفهم الجيد وترتيب الأفكار والسير عليها خطوة بخطوة.

ولقد ذكرنا في المقال السابق تلك الخطوات التي يجب السير عليها في ترتيب وتناسق ويمكن أجملها مرة أخري في التالي:

١- التعرف على نشاط الشركة وبيئتها.
٢- إنشاء دليل محاسبي.
٣- إنشاء دورات مستنديه.
٤- إنشاء مجموعة دفترية.
٥- الجرد لأرض الواقع.
٦- موازين المراجعة وما تحتاجه من تسويات.
٧- إعداد القوائم المالية.
٨- إدخال أرصدة الميزان بالدفاتر.
٩- إتباع الدورة المحاسبية المعتادة في التسجيل والترحيل

وفي المقال السابق تناولنا أول خطوة وهي كيفية التعرف والتفهم علي نشاط الشركة وبيئتها من حيث الصناعة والنشاط والقوانين التي تخضع لها من حيث نوع الشركة ونشاطها، وفي هذا العدد سوف نتبع الخطوة الثانية وهي كيفية إنشاء دليل محاسبي مناسب لنشاط الشركة

ثانياً-إنشاء دليل محاسبي:

عند الوصول الي التفهم الجيد للشركة ونشاطها وبيئتها نستطيع تحديد الحسابات التي سيتم التعامل معها، ويعتبر الدليل المحاسبي هو الطريق أو خريطة المنشأة والتي تكون الأساس لإعداد القوائم المالية.

وببساطة شديدة فكرة الدليل المحاسبي مبنية على فكرة القائد والفريق، أي يتم تقسيم الحسابات لحسابات رئيسية (القائد) وحسابات فرعية (الفريق)

وتقسيم الحسابات طبقاً لتقسيم عناصر القوائم المالية من الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصروفات وتسمي تلك التقسيمة بالحسابات المركزية الأساسية التي لا تخلو أي منشأة من تلك المسميات مع اختلاف القادة او الحسابات الرئيسية التي تندرج تحتها.

ولتبسيط ذلك نقوم بشرح مثال مبسط لذلك:

لدينا شركة جديدة نشاطها في إقامة مطعم وإدارته وتشغيله وفي هذه الحالة ستكون الحسابات التي يمكن أن تكون فيها هي:

١- رأس المال.
٢- أراضي.
٣- مباني.
٤- ديكورات.
٥- بنوك جنية مصري.
٦- بنوك دولار.
٧- خزينة.
٨- عملاء.
٩- موردين.
١٠- إيجار مقدم
١١- إيرادات أطعمة.
١٢- تكاليف أطعمة
١٣- إيرادات مشروبات.
١٤- تكاليف مشروبات
١٥ - ضرائب المبيعات.
١٦- رسم الخدمة.
١٧- الإهلاك.
١٨- مصاريف اشتراك تليفون.
١٩- مصاريف اشتراك أنترنت.....الخ

في هذه الحالة من تلك الحسابات ستكون حسابات رئيسية ومن منها الفرعية ؟؟؟

أعتاد تقسيم الحسابات المركزية وأعطائها الأكواد التالية:

الأصول ..... (١)
الالتزامات .....(٢)
حقوق الملكية ..... (٣)
الإيرادات ..... (٤)
المصروفات ..... (٥)

وأحيانا يتم دمج الالتزامات وحقوق الملكية في حساب مركزي واحد ويتم إنشاء الدليل المحاسبي كالتالي:

لتحميل الدليل بصيغة الإكسيل من خلال الرابط التالي :

http://www.gulfup.com/?gieU٥٩

وكما قلنا فإن الدليل المحاسبي يعتمد علي فهم نشاط الشركة وبنودها، ويمكن إدراج أي حسابات رئيسية أو فرعية أخري للدليل المحاسبي عند الحاجة إليها.

ويجب أن يتوافر في الدليل المحاسبي صفة الثبات في العرض والوضوح كما في القوائم المالية.

وبعد التعرف علي نشاط الشركة وهيكلها وإعداد الدليل المحاسبي لها سنقوم في المرحلة القادمة بإنشاء الدورة المستندية المناسبة لها انتظرونا في العدد القادم

هاله عبد الله
نائب مدير مراجعة
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

بقلم / د. نبيل عبدالرءوف

"الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة"

أولا : معايير المحاسبة الامريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم ١٥٧ من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ،فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ،تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

يوفر الاصدار ١٥٧ قدرا أكبر من الاتساق فى المعلومات المحاسبية عن الماضى والتى تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لاغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة ، ويؤكد الإصدار ١٥٧ خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ،قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية, ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

القيمة العادلة والقيود

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لاصولها أو حتى التى لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الاصول فى سوق يتغلب عليه الاحتكار ولاتوجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الاسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالى فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق فى البيع والشراء فى ظل الشفافية.

إن توفير بعض من المعلومات الجيدة للشركات التى تقوم باغراض التقويم كطرف ثالث من صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والاصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث ان القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الاصدار ١٥٧ يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة فى السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الادوات المطلوب تقيمها فى سوق رئيسية أم فى سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة .

يرى المعهد الامريكى للمحاسبين والمراجعين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الانفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالاسواق على أساس التوجيه الوارد فى الاصدار ١٥٧. دليل يشير إلى أن الارباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لاتمثل انخفاضا فى ثروة الملاك بالقدر الذى تعكس نتيجة اعمال قرارات الادارة الرشيدة الامر الذى يتطلب الالتجاء الى لجنة الشركات وفق اجراءات الحوكمة.

ثانيا :معايير المحاسبة الدولية المعيار (٣٩) الادوات المالية :

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة" حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي :

المجموعة الأولى :الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها, حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية :الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها, ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة :القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة: وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة, ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة :الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست :

- محتفظ بها للمتاجرة
- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قروض أو مدينون.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة, ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها, والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (٣٩)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه, لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثا : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتبارا من سنة ٢٠٠٦ عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بسريان معايير المحاسبة المصرية ,وإعتماد القيمة العادلة فى معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التى تبداء اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية) تصريحات بالسماح للشركات,إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة, وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتبارا من ٢٠٠٨/١٢/٣١.

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول:

١-أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة:

- امكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن ان يباع به.
- ان افضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة.
- يمكن ان يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر او النوعية), بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص.

٢-الثبات والاستمرارية في الافصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة, ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الافصاح, مع ذكر هذه المبررات.

٣-العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والافصاح عن هذا الأثر مختصرا في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية.

٤-أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية, مع الافصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

٥-أن يتم الافصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة, ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

رابعا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية, في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية .

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للاصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم. يقضي التعديل أن تقيَّد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار, بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم ادراج الخسائر غير المحققة فى بيان الارباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS, وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها. و من وجهة نظر محاسبية, فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الاصول فى قائمة المركز المالى, وتزداد المخاطرة فى المدى الذى يحكم امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة فى حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متممة للقوائم المالية.

المقدمة:

المحاسبة ترتبط مع كثير من فروع المعرفة الاخرى كالإداره ، والرياضة ، والقانوان ، والإقتصاد ، وبالتالي فإنها تتبادل بعضها البعض ومن اكثر فروع المعرفة صلة بالمحاسبة ما يلي :-

• علاقة المحاسبة وإدارة الأعمال :

توجد من الروابط القوية بين علم المحاسبة وعلم الإدارة ، الإدارة تتولى بطبيعتها المسئوليات الإدارية والتنفيذية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة .. الخ من المسئوليات الادارية فإن عمل المحاسب أن يقوم بدارسة تفصيلية بين كل هذه المهام قبل تصميم النظام المحاسبي للوحدة الإقتصادية حتى يساعد النظام الذي يقوم بتصميمة على تحقيق الأهداف التي تسعى الإدارة إليها .

فإن الإدارة عندما تقوم ببعض التخطيط تواجه بع المشاكل منها الإختيار بين العديد من البدائل المتاحة ومن ثم الإختيار والمفاضلة من احد هذه البدائل المتاحة ، ولهذا فغن الإدارة تحتاج إلى بيانات تساعدها على الإختيار ، ويعتبر النظام المحاسبي أكبر مصدر للبيانات النالية .

أيضاً القياس المحاسبي للربح في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في القيام بوظائفها ، وتلك تمثل احد صور الارتباط بين المحاسبة والادارة .

• علاقة المحاسبة والإقتصاد :

رغم أن المحاسبة الاقتصاد يرتبطان أو يلتقيان مع بعضهما البعض في دراسة الوحدة الإقتصادية ، فالمحاسبة والإقتصاد يهتم بدارسة مفهوم الربح والتكلفة وراس المال ، إلا أنه توجد بعض الإختلافات بين كلاهما نوجزها فيما يلي :

المحاسبة	الإقتصاد
قاصر على وحدة إقتصادية بذاتها سواء زراعية أو صناعية أو تحارية ...	يهتم بالمجتمع ككل «أي أن نظرة الإقتصاد اسمب واعم»
أن المبادى العلمية التي تحكم كل منهما تختلف إختلافاً كبيراً ولعل أوضح مثال على ذلك ما ياخذ الإقتصاديون على المحاسبين من إنتقادات حول فرض ثبات وحدة النقد ، وتحقيق الإيرادات بالبيع والتكلفة التاريخية وغيرها .... أيضاً يوجد هناك تكامل بينهم يحث كل منهم في تبني المحاسبة كثيرا من المصطلحات والمفاهيم الإقتسادية وإستحدامها في العديد من أدوات التحليل الإقتصادي ، ايضاً تقوم المحاسبة بتوفير البيانات والمعلومات التي توضح الأداء والفعلي للمبادى والمعايير الإقتصادية في التطبيق العملي .	

• علاقة المحاسبة والعلوم الرياضية :

ترتبط أيضاً المحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية نظراً لقيام المحاسبة بإستخدام كثير من أدوات التحليل الرياضي والإحصائي خاصة في مجال المحاسبة والإدارة ومحاسبة التكاليف .

بقلم / وائل مراد

علاقة المحاسبة بفروع العلوم الأخرى

كم أن هذه العلاقة ليست جديد بقدر ما هي علاقة عضوية قائمة منذ وجدت المحاسبة ، فالأرقام ما هي إلى مخرجات لأنظمة عددية في اصولها الفكر الرياضي .

ولا تقتصر العلاقة على ما سبق بل نجد أن الإحصائي قد يستفيد من البيانات المالية التي يستخرجها المحاسب حيث ان المحاسب يقوم بإستخراج بياناته المالية ومن ثم يتولى الإحصائي عملية تبويبها وفقاً لمنهج يراه هو مناسباً للهذف الذي يسعى إليه .

وعلى الرغم من ان العلاقة متبادلة إلا إن نطاق ومدى الإهتمام يختلف في المحاسبة عنه في الرياضيات والإحصاء
المحاسب يركز على البياناتِ المالية وفقط بل يتسع نطاق إهتمامة ليشمل مجالات أكثر شمولاً وإتساعاً ولذلك بحكم كونة من العلوم الإجتماعية والطبيعية .

• علاقة المحاسبة والقانون :

ترتبط المحاسبة بالقانون إرتباطاً وثيقاً من عدة نواحي فمن ناحية نجد أن القانون قد يتدخل لنظم عملية مسك الدفاتر والإحتفاظ بالسجلات وكذلك يتدخل في العمليات التجارية من بيع وشراء ودائنون ومدينون ... الخ
وعلى الجانب الأخر نجد أن المحاسبة تؤدئ خدمات للقانوين من إستخراج بيانات مالية .

وإلى لقاء أخر في العدد القادم بإذن الله

المراجع :أصول المحاسبة المالية - د . علي عبد العلم والدكتور صفا محمود

جمهورية الصين الشعبية - نهضة أمة

تقديم : احمد الباز

اقتصاد السوق على الطريقه الصينيه

عمل الحزب الشيوعى الحاكم لجمهويه الصين الشعبيه منذ الاطاحه بالاحتلال اليابانى لهم على القيام بالاصلاح الاقتصادى لبلادهم ولاكن على طريقتهم الصينيه بالاضافه الا الطرق التقلديه المعروفه دوليا مثل تشجيع الاستثمار الاجنبى والانتاج للتصدير فكان مفهوم الاصلاح الاقتصادى لديهم لا يقتصر على الاكتفاء الذاتى فقط وتوفير السلع للسوق المحليه ولاكن التصدير للسوق العالميه حتى اصبحت من اكبر الدول المصدره وذلك من خلال اتباع اقتصاديات السوق على طريقتهم الصنيه كما يلى :

١ تدريجى : بدأ فى اوخر السبيعنيات حتى ٢٠١٠ الى ان اصبحت اكبر دوله مصدره فى العالم .

٢ - مخطلط : حيث شجع المبادرات الفرديه مع دور مؤثر للدوله فى اداره النشاط الاقتصادى

٣ - شامل : حيث شمل جميع القطاعات زاعيا وصناعيا وخدميا ومصرفيا وتكنولوجيا

٤ - استراتجى : وهو ما يسمى فى الصين التنميه الاستراتيجيه التى تتحقق بأربعه اركان هم (التخيطيط _ الادخار _ الاعتماد على الذات _ بنيه تحتيه متكامله)

وسوف نتحدث فى المقال القادم ان شاء حول الاركان الاربعه للتنميه الاستراتجيه على الطريقه الصينيه .

ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

أساسيات محاسبة الزكاة

من كتاب التطبيق المعاصر للزكاة للدكتور/ دكتور حسين حسين شحاتة

تقديم

يتم حساب الزكاة طبقاً لمبادئ وأحكام فقه الزكاة السابق بيانها فى الفصل الأول والمستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، ويتولى حسابها المزكى نفسه بواسطة محاسب لديه معرفة بفقه ومحاسبة الزكاة وهذا أولى وأفضل وأحكم ولاسيما فى ظل كبر حجم الأموال والأعمال والمؤسسات والهيئات والشركات الخاضعة للزكاة .

وكان يقوم بحساب الزكاة وتجميعها وتوزيعها على مصارفها الشرعية فى صدر الدولة الإسلامية موظف يتبع الدولة يسمى : "العامل على الزكاة" ، أما فى الوقت المعاصر فقد تخصص بعض المحاسبين فى مجال محاسبة الزكاة ، كما اجتهد العلماء والفقهاء فى وضع الإطار العلمى والعملى لعلم المحاسبة وأصبحت تدرس فى معظم الجامعات والمعاهد فى العالم العربى والإسلامى .

ويختص هذا الفصل ببيان : معنى محاسبة الزكاة ، وواجبات محاسب الزكاة وبيان مدلول المفاهيم والمصطلحات والأسس المتعلقة بحساب الزكاة ، وكذلك الخطوات التنفيذية لحسابها ، ويختص الجزء الأخير من هذا الفصل بوضع دليل حساب الزكوات وفقاً لفقه الزكاة ( ) .

ويعتبر هذا الفصل مدخلاً أساسياً للفصول التالية التى تتعلق بالجوانب التطبيقية لحساب زكاة كل نوع من أنواع الأموال والأنشطة حسب الإطار المعاصر للزكاة السابق بيانه فى الفصل السابق .

(١.٢) . معنى محاسبة الزكاة .

يقصد بمحاسبة الزكاة : الإطار الفكرى والعملى الذى يتضمن الأسس المحاسبية والإجراءات التنفيذية التى تتعلق بحصر وتقويم الأموال والإيرادات التي تجب فيها الزكاة ، وكذا قياس مقدارها ، وتوزيع حصيلتها علي مصارفها المختلفة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وبلغة أخري تهتم محاسبة الزكاة بحساب الزكاة وتوزيعها علي مصارفها الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وتعتمد محاسبة الزكاة على ركيزتين أساسيتين هما :

(أ) . أحكام ومبادئ زكاة المال (فقه الزكاة) .

(ب) . الأسس المحاسبية لحساب الزكاة) . أسس محاسبة الزكاة) .

وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل فى هذا الفصل .

(١.٢) . مهام وصفات محاسب الزكاة .

محاسب الزكاة : هو الشخص المؤهل ذاتياً وعلمياً وعملياً لعمليات حساب الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية ، وتقديم التقارير عنها إلى ولى الأمر وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والأسس المحاسبية المتعارف عليها فى مجال الزكاة .

ومن الشروط الواجب توافرها فى محاسب الزكاة ما يلى :

١ . أن يكون مسلماً مكلفا بالغاً صالحاً تقياً ورعاً (القيم الإيمانية) .

٢ . أن تتوافر فيه صفات الإخلاص والصدق والأمانة والكفاية والعفة والعزة (القيم الأخلاقية)

٣ . أن يكون عالماً بكتاب الله وسنة رسوله وبفقه الزكاة (الجوانب الفقهية) .

٤ . أن يكون حاد الذهن حاضر الحس ، جيد الحدس ، قادراً على اتخاذ القرارات (الجوانب الإدارية)

٥ . أن يكون عالماً بأسس ومعايير حساب الزكاة (الجوانب المحاسبية) .

٦ . أن يكون لديه خبرة مكتسبة فى العمل فى مجالات الزكاة (الخبرة العملية) .

ويتولى محاسب الزكاة (العامل على الزكاة) فى ظل التطبيق المعاصر المهام الآتية:

- . حصر وتحديد الخاضعين للزكاة .
- . حصر وتحديد مستحقى الزكاة .
- . حساب مقدار الزكاة حسب الأحكام الفقهية .
- . توزيع الزكاة على مصارفها الشرعية .
- . إعداد و تقديم قائمة حساب الزكاة وكذلك الاقرار الزكوي إلى ولى الأمر .

(٣.٢) . مفاهيم ومصطلحات محاسبة الزكاة .

هناك بعض المفاهيم الزكوية يجب معرفة معناها حتى يسهل حساب الزكاة ، منها ما :

- . الموجودات الزكوية : يقصد بها الأموال التي يتوافر فيها شروط الخضوع للزكاة حسب نوع المال ، ويطلق عليها أحيانا اسم : الأموال الزكوية ، أو المال الخاضع للزكاة
- . المطلوبات الحالةّ : يقصد بها الالتزامات علي الأموال الخاضعة للزكاة والتي يجب أن تخصم منها ، حتى يكون المال الخاضع للزكاة مملوكاً ملكية تامة للمزكي وخالياً من الدين الحالّ .
- . وعاء الزكاة : يمثل صافي الأموال الخاضعة للزكاة ، ويمثل الأموال الزكوية مطروحاً منها المطلوبات أو الالتزامات الحالةّ .

- . نصَاب الزكاة : يمثل القدر من المال الذى إذا وصله وعاء الزكاة خضَعت الأموال للزكاة ، بمعني إذا كان الوعاء أقل من النصاب لا تجب فيه الزكاة .
- . سعر (نسبة) الزكاة : النسبة المئوية من المال المخصص للزكاة ، وتختلف نسبة الزكاة من زكاة إلي زكاة علي النحو الذي سوف نوضحه تفصيلاً فيما بعد .
- . مقدار الزكاة : القدر من المال المحسوب كزكاة ، ويُحسب عن طريق ضرب وعاء الزكاة متى وصل النصاب في نسبة الزكاة .
- . قائمة حساب الزكاة : هى بيان محاسبى يوضح مقدار الزكاة المستحقة عند ميعاد استحقاقها

(٤.٢) . أسس حساب الزكاة .

يحكم حساب الزكاة مجموعة من الأسس المستنبطة من أحكام ومبادئ فقه الزكاة والسابق بيانها ، ومن أهمها ما يلى ( ) :

١ . أساس السنوية : تحسب الزكاة علي المال إذا مرَّ عليه إثنا عشر شهراً عربياً ، وتبدأ السنة الزكوية ، منذ وصول المال النصاب ، ما عدا زكاة الزروع والثمار حيث تحسب يوم الحصاد ، وزكاة الركاز حيث تُحَصَّل الزكاة وقت الحصول علي المعادن ، وليس هناك مخالفة شرعية أن تحسب الزكاة علي أساس السنة الميلادية مع الأخذ في الاعتبار فروق سعر الزكاة ، والأولى أن نلتزم بالتقويم الهجرى .

٢ . أساس استقلال السنوات الزكوية : تعتبر كل سنة زكوية مستقلة عن غيرها ولا يجوز فرض زكاتين علي المال في نفس السنة ، كما لا يخضع نفس المال للزكاة مرتين في السنة تجنباً لازدواج الزكاة .

٣ . أساس تحقق النماء في المال الخاضع للزكاة فعلاً أو تقديراً ، بمعني أن يكون المال الخاضع للزكاة نامياً مثل مال التجارة ومال الأنعام ، أو نامياً حكمياً مثل الأموال النقدية غير المستثمرة والتي إذا استثمرت نمت ، وأن يكون قد تحقق الإيراد (الكسب) الخاضع للزكاة .

٤ . أساس حساب الزكاة علي الإجمالى أو الصافي حسب نوع الزكاة ، فعلي سبيل المثال تحسب زكاة الثروة النقدية علي المال ونمائه ، وتحسب زكاة المستغلات والرواتب علي الصافي بعد طرح النفقات والديون المسددة .

٥ . أساس تقويم الموجودات الزكوية علي أساس القيمة السوقية (الجارية (وقت حلول الزكاة فعلي سبيل المثال : تُقَوَّمْ البضاعة علي أساس قيمتها السوقية سعر الجملة ، وتُقَوّمْ الديون علي أساس القيمة المرجوة ، وهكذا .

٦ . أساس ضم الأموال المتجانسة المتحدة في الحول والنصاب والسعر ، مثال ذلك : ويضم إلي وعاء زكاة عروض التجارة المال النقدي المستفاد والمدخر من الرواتب والأعطيات.

٧ . أساس خصم الالتزامات (المطلوبات) الحالةّ من الأموال الزكوية ، ويعتبر القسط الحال من الالتزامات طويلة الأجل من الالتزامات الواجبة الخصم .

(٥.٢) . خطوات حساب الزكاة .

يتم حساب زكاة المال وفق الخطوات التالية ( ) :

أولا : تحديد تاريخ حلول أداء الزكاة ، وهو التاريخ الذي تجب وتحسب عنده الزكاة ، ويختلف هذا التاريخ حسب طبيعة المال وظروف المزكي ، ما عدا زكاة الزروع والثمار والمعادن والركاز حيث تؤدي الزكاة عند الحصاد أو الحصول علي المعادن ، وفي حالة تحديد بداية الحول لأول مرة يكون عندما يصل المال النصاب ، ويجوز فى بعض الأحوال حساب الزكاة عن كسور السنة عندما يستدعى الأمر ذلك .

ثانياً : تحديد وتقويم (قياس) الأموال المختلفة المملوكة للمزكي في نهاية الحول وبيان ما يدخل منها في الزكاة حسب الشروط السابق بيانها ، ويطلق عليها اصطلاح " الموجودات الزكوية أو الأموال الزكوية ويكون التقويم على أساس القيمة السوقية أو القيمة الجيدة المرجوَّة أو الجرد الفعلى حسب نوع المال .

ثالثاً : تحديد وتقويم (قياس) المطلوبات (الالتزامات أو الخصوم) الواجبة الخصم من الأموال الزكوية وفق أحكام ومبادئ فقه الزكاة .

رابعاً : تحديد وعاء الزكاة عن طريق طرح المطلوبات الحالةّ من الموجودات (الأموال) الزكوية ، ويحسب هذا الوعاء بالمعادلة الآتية :

وعاء الزكاة = الأموال الزكوية ـ المطلوبات الواجبة الخصم (الحالة) .

أو = الإيرادات الزكوية ـ المصروفات والنفقات الواجبة الخصم .

خامساً : تحديد وتقدير نصاب الزكاة حسب نوع المال أو نوع النشاط وهو يختلف من زكاة إلي أخري ، علي النحو التالي :

(أ) . نصاب الثروة النقدية وعروض التجارة والمستغلات والرواتب والمهن الحرة ، ما يعادل ٨٥ جراماً من الذهب . العيار الخاص (٢١) أو (٢٤) حسب كل نظام بلد .

(ب) . نصاب الثروة الزراعية ، ما يعادل أوسق أو ٥٠ كيلة .

(جـ) . نصاب الأنعام : لها جداول خاصة .

سادساً : مقارنة وعاء الزكاة المحدد في الخطوة (رابعاً) بالنصاب المحدد في الخطوة (خامساً) لمعرفة ما إذا كانت تستحق زكاة أم لا ؟ فإذا وصل الوعاء النصاب تحسب الزكاة المستحقة .

سابعاً : تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة يطلق عليه في لغة المحاسبة النسبة المئوية أو سعر الزكاة ، على النحو التالى :

(أ) . رُبْع العشر (٢,٥٪) كما هو الحال في زكاة النقدين وعروض التجارة والصناعة وإيراد كسب العمل والمال المستفاد والمستغلات والمهن والحرف .

(ب) . نصف العشر (٥٪) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروي بالآلات (بتكلفة)

(جـ) . العشر (١٠٪) كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروي بالعيون الآلات ـ بدون كلفة .

(د) . الخمس (٢٠٪) كما هو الحال في زكاة الركاز .

ثامناً : حساب مقدار الزكاة عن طريق ضرب الوعاء في قدر (نسبة) الزكاة وبذلك يكون المحاسب قد توصل إلي تحديد مقدار الزكاة المستحقة .

تاسعاً : تحميل مقدار الزكاة المستحقة علي النحو التالي :

أ . حالة المنشآت الفردية والأفراد : يتحملها المالك أو الفرد .

ب . حالة شركات الأشخاص يوزع مقدار الزكاة علي الشركاء بنسبة رءوس أموالهم حسب الموضح في عقد الشركة .

جـ . حالة شركات الأموال : يقسم مقدار الزكاة علي عدد الأسهم لمعرفة نصيب كل سهم من مقدار الزكاة ثم معرفة نصيب كل مساهم من الزكاة حسب مقدار ما يملك من أسهم .

بقلم / مصطفى صباح

نظرة عامة عن الاستثمارات المالية

يوجد ٣ أنواع للاستثمارات

١- -استثمارات في أوراق مالية ودي نشتريها ولا تتجاوز ملكيتي ٢٠٪ من أسهم الشركة المستثمر فيها يعنى الاستثمار بنسبة من صفر إلى اقل من ٢٠٪ ودي لها ٣ أنواع ١-للمضاربة ٢-متاحة للبيع ٣-محتفظ بها لأجلها

==========

٢ - استثمارات في شركات شقيقة ودي استثماري بها بيكون ذو نفوذ وبتكون من ٢٠ إلى ٥٠٪

==========

٣- استثمارات في شركات تابعة ودي استثماري بها بيكون من ٥١٪ الى ١٠٠٪ وبيكون هناك سيطرة وبيتم عمل قوائم مجمعة وفكرة القوائم سهلة

شرح ١-استثمارات في أوراق مالية

بتكون انك تملك في أسهم وسندات من صفر الى اقل من ٢٠٪ وهى:

أ -للمضاربة تشتريها وتبيعها فى الأجل القصير وتحقق ربح او خسارة زى البضاعة كده من ذلك وتثبت الورقة بالقيمة السوقية واخر العام بتعمل لها تقييم مثلا اشتريت اسهم ب ١٠٠ الف واخر العام وجدت الاسهم فى السوق تساوى ١٢٠ الف فيه ٢٠الف ربح وتعترف بها فى قائمة الدخل.

والقيد

من ح الاستثمارات فى ا.م

الى ح النقدية

ولو قيمت وطلع ربح

من ح الاستثمارات أ.م

الى ح الربح وده بيروح قائمة الدخل

ب- متاحة للبيع وهى يعنى مش محتاج فلوسها فى الاجل القصير بانتظر لحين تحقق ربح وابيع ولو شريتها مثلا ب ١٠٠ الف واخر العام وجدت قيمتها فى السوق ١٢٠ الف ال ٢٠ الف دى بتروح حقوق الملكية عناصر الدخل الشامل الاخرى لانها لم يتم البيع فعلى (تذبذب فى الارباح لا يتم الاعتراف به فى قائمة الدخل الا اذا تم البيع فعليا.

والقيد

من ح الاستثمارات فى ا.م

الى ح النقدية

ولو قيمت وطلع ربح

من ح الاستثمارات أ.م

الى ح ارباح غير متحققة من الزيادة فى القيمة السوقية

وبتروح عناصر الدخل الشامل الاخرى حقوق ملكية لحين ان يتم البيع الفعلى

ج - محتفظ بها لاجلها ودى ان مالكها لديه الرغبة والقدرة على الاحتفاظ لأجلها ودى بتكون فى السندات فقط وبيستفيد من الفوائد ويتستخدم طريقة التكلفةالمستهلكة فى التسجيل مثلا اشتريت ورقة مالية سند قيمته الاسمية ١٠٠ الف وتم اصدارها ٩٥الف فيه خصم اصدار ٥٠٠٠ دى بيتم استهلاكها على عمر الورقة وتصدر سواء خصم او علاوة ويتم استهلاكها ولا تؤخذ القيمة السوقية فى الاعتبار يعنى اول ما اشتريها باسجلها بقيمتها السوقية ولو ان هناك اختلاف بين السعر المعلن وسعر السوق يكون هناك خصم او علاوة ويتم استهلاكها على عمر الورقة وما ليش علاقة بالتذبذب فى اسعار الورقة سنويا والمعيار الدولية بتعطى خيار ان ممكن استخدم القيمة السوقية فى التسجيل بدل التكلفةالمستهلكة زى الانواع الاخرى توضيح التكلفة المستهلكة بص يعم الحج الاول لو سعر الفائدة المعلن على صك السند = سعر الفائدة فى السوق للمماثلين فى الخطر تصدر الورقة المالية بدون خصم وبدون علاوة -ولو سعر الفائدة المعلن اكبر من سعر الفائدة فى السوق تصدر بعلاوة ولو سعر الفائدة المعلن اقل من سعر الفائدة فى السوق تصدر بخصم والعلاوة او الخصم تستهلك.

ازاى مثلا اشتريت سندات قيمتها ١٠٠٠٠ والفائدة المعلنه ١٢٪ ولمدة ٥ سنوات والسعر فى السوق ١٠٪ تمهيد للحل :

بص كده الفوائد سنويا =١٠٠٠٠*١٢٪=١٢٠٠ ولاحظ هنا سعر الفائدة المعلن اكبر من سعر الفائدة فى السوق اذن حيكون هناك علاوة اصدار ، بعد كده بتروح لجداول القيمة الحالية ولو معندكش جداول حوضحها بمعادلة اولا نجيب القيمة الحالية لمبلغ واحد اللى هو اصل المبلغ بنروح للجدول عند ٥سنوات و١٠٪ وليكن طلع ٦٢٠٩, وبنروح لجدول الدفعات لاكثر من مبلغ عند ٥سنوات و١٠٪ وليكن طلع ٣,٧٩٠٧ نجيب القيمة الحالية للقيمة الاسمية = ١٠٠٠٠*٦٢٠٩,=٦٢٠٩ ونجيب القيمة الحالية للفوائد = ١٢٠٠*٣,٧٩٠٧= ٤٥٤٨ نجمعهم مع بعض = ٦٢٠٩+٤٥٤٨ تقريبا =١٠٧٥٨ حاول وانت بجيب معامل القيمة الحالية تسجله على اخر رقم حتى تطلع الارقام مظبوطة كده العلاوة مقدارها ٧٥٨ ودى هى اللى بتستهلك ازاى بقى بتعمل جدول وكم عمود وتبدا السنة - ------رصيد القيمة الحالة--------ايراد الفوائد --------النقدية ------الاستهلاك

١--------١٠٧٥٨----------١٠٧٥,٨----------١٢٠٠-----------١٢٤

الايراد = رصيد القيمة الحالية *سعر الفائدة فى السوق ١٠٪ واول سنة =١٠٧٥٨*١٠٪=١٠٧٥,٨

النقدية اللى هى الفائدة ١٢٠٠ وهى ثابتة فى كل سنة

الاستهلاك =النقدية -ايراد الفوائد = ١٢٠٠ -١٠٧٥,٨ =١٢٤

السنة الثانية رصيد القيمة الحالية = ١٠٧٥٨-الاستهلاك بتاع السنة الاولى =١٠٧٥٨-١٢٤=١٠٦٣٣

كده ٢ ------١٠٦٣٣-----١٠٦٣,٣-------١٢٠٠----------١٣٦,٦

وهكذا السنة الثالثة ١٠٦٣٣-١٣٦,٦ الخ الى

ان تجد اخر سنة

٥----------١٠١٨١---------١٠١٨,١----------١٢٠٠-------١٨١

وتجد الورقة لحظة سدادها =١٠٠٠٠ وان اجمالى الاستهلاك على ٥ سنوات = ٧٥٨ قيمة العلاوة

والقيود عادى

من ح الاستثمارات ١٠٧٥٨

الى ح النقدية ١٠٧٥٨

وكل سنة بتعمل القيد ده

١٢٠من ح النقدية

١٠٧٥ الى ح ايراد الفوائد

١٢٤ح ح الاستثمارات

مع ملاحظة كل سنة كما وضحنا فى الاستهلاك وتفضل تقل حتى تصل ١٠٠٠٠ وعندها نحصل على القيمة = ١٠٠٠٠ من ح النقدية الى ١٠٠٠٠ ح الاستثمارات وهكذا الخصم .

ولوحتجيب معامل القيمة الحالية يدوى معلومة مفيدة لمن يتعامل بالقيمة الحالية واعتقد كل المحاسبين سيتعاملوا معها ان لم يكن الان سيتعاملون فيما بعد لو اردت ان تعرف معامل القيمة الحالية لرقم ١ يعنى مبلغ معين عاوز تخصمه بالقيمة الحالية وليكن معدل الفائدة ١٠٪ ولمدة ٣ سنوات المفروض بتروح جدول القيمة الحالية وتحسبها ولو معندكش جدول بتشترى آلة حاسبة مالية وهى قيمتها غالية لذا ان شاء الله سنوضحها بمعادلة بسيطة

١ / (١+الفائدة)^عدد السنوات

١ / (١+١٠٪)^٣

=٠,٧٥١٣١٤٨٠١

هو ده المعامل وبتضربة فى المبلغ اللى بدك تخصمه وتشتغل على اى سنة وعلى اى معدل وليكن ٢٠سنة وفائدة ١٨٪

١ / (١+١٨٪)^٢٠

=٠,٠٣٦٥٠٥٦٣١ **كده تمام**

طب لو عاوز تحسب معامل القيمة الحالية للدفعات فى اول سنة سيكون المعامل

١ / (١+الفائدة)^عدد السنوات

فى السنة الثانية سيكون المعامل

١ / (١+الفائدة)^١ +١ / (١+الفائدة)^٢

فى السنة الثالثة سيكون

١ / (١+الفائدة)^١ +١ / (١+الفائدة)^٢+١ / (١+الفائدة)^٣

مثال افضل تريد خصم مبلغ لدفعات معين بمعدل فائدة ١٠٪ ولمدة ٣ سنوات لو عندك الجدول بتروح لمعامل القيمة الحالية عند ١٠٪ل٣ سنوات مندكش بتعمل المعادلة السابقة السنة الاولى

١ / ١٠٪ =٠,٩٠٩٠٩٠٩٠٩ =١٨١,١

السنة الثانية

١,٧٣٥٥٣٧١٩/١ =٠,٩٠٩٠٩٠٩٠٩ +٢٨١,١

السنة الثالثة

٢,٤٨٦٨٥١٩٩١/١ =١,٧٣٥٥٣٧١٩ +٣٨١,١

اذن المعامل المطلوب هو ١٠٪ عند السنة الثالثة ٢,٤٨٦٨٥١٩٩١ وهكذا

٢- الاستثمارات فى شركات شقيقة

وهى بتكون امتلاك من ٢٠الى ٥٠٪ من اسهم الشركة وهنا بيكون فى تأثير ذو نفوذ وبنستخدم طريقة الملكية فى التقييم

ونأخذ مثال على السريع اشتريت ٣٠٪ من اسهم شركة شقيقة وكانت الاستثمارات ب ١٠٠ الف الشركة الشقيقة حققت ربح ١٠٠ الف

انا كمستثمر ليا ارباح =١٠٠الف *٣٠٪= ٣٠ الف

قررت الشركة الشقيقة دى توزيعات بنسبة ٥٠٪

يعنى ١٠٠الف *٥٠٪=٥٠الف دى اللى حتوزع

انا ليافيها ٣٠٪= ٥٠الف*٣٠٪= ١٥٠٠٠

والقيود على السريع

١٠٠ الف من ح الاستثمارت فى شركات شقيقة

الى ١٠٠ الف ح النقدية ده قيد الشراء

- قيد الارباح وده بمجرد اصدار نتائج الاعمال وبغض النظر عن اعلان التوزيع من عدمه بسجله كالتالى

من ح الاستثمارات فى شركات شقيقة ٣٠ الف

الى ح حصة الارباح ٣٠ الف

وعندما اعلنوا توزيعات فالقيد بتاعه المستحق

من ح التوزيعات المعلنة ١٥٠٠٠

الى ح الاستثمارات فى شركات شقيقة ١٥٠٠٠

وبعدكده لما تستلم من ح النقدية ١٥٠٠٠

الى ح التوزيعات المعلنة ١٥٠٠٠

والقيد الثانى والثالث بيتكررو كل سنة ولو خسائر حتقلل الاستثمار كده لو عملت حساب استاذ تجد ان رصيد الاستثمار ١١٥الف فى نهاية السنة.

٣- استثمارات فى شركات تابعة

ودى استثمارى بها بيكون من ٥١٪ الى ١٠٠٪ وبيكون هناك سيطرة وبيتم عمل قوائم مجمعة وفكرةالقوائم المجمعة بتعتبر الشركات التابعة والقابضة كيان واحد لذا لا تعترف بالعمليات الداخلية بينهم طالما لم تتم البيع لطرف خارجي فمثلا شركة أ مخزونها ١٢٠ الف وهى مسيطرة على شركة ب ومخزونها ٨٠ الف

المفروض مخزونهم مجمع ٢٠٠الف ولكن لو باعت الشركة القابضة بضاعة ب ٦٠ الف ج للشركة التابعة وكانت تكلفتها ٥٠ الف بالتالي القابضة لديها ربح ١٠٠٠٠ ولكن لن يتم

نظرة عامة عن الاستثمارات المالية

الاعتراف به الا إذا باعت الشركة التابعة تلك البضاعة لطرف خارجي.
ولو باعت جزء بيتم الاعتراف بمقدارها وليكن الشركة التابعة باعت ٥٠٪ من البضاعة يبقى ما يعترف به ١٠٠٠٠*٥٠٪=٥٠٠٠ وكذلك ما يستبعد ٥٠٠٠ المتمم لذا المخزون الواجب إظهاره بالقوائم المجمعة ٢٠٠الف +٨٠الف -(١٠٠٠٠*٥٠٪)=١٩٥٠٠٠ القوائم المجمعة لما بتشترى بتسجل بالقيمة السوقية وممكن تظهر معك شهرة محل تظهر عند اندماج الإعمال وهى اننا بنقارن المبلغ المدفوع (المقابل المادي Consideration) في مقابل صافى الاصول القابلة للتحديد (بالقيمة العادلة) لقياس الشهرة مع اخذ فى الاعتبار حصة الأقلية لو مثلا المقابل المدفوع ٢٠٠ مليون وصافى القيمة الدفترية ١٠٠ مليون وصافى الأصول القابلة للتحديد (بالقيمة االعادلة) ١٥٠ مليون مع افتراض مفيش حقوق اقلية - الربح :الفرق بين صافى القيمة الدفترية وصافى الاصول بالقيمة السوقية يا أما ربح يا اما خسارة وهنا ربح ٥٠ مليون - الشهرة أو ربح التفاوض :الفرق بين المقابل المدفوع وصافى الاصول بالقيمة السوقية - لو المدفوع اكتر من قيمة الاصول فى السوق :يكون هناك شهرة موجبه و تثبت كشهرة محل كما في المثال أصول طويلة الأجل (٢٠٠ – ١٥٠) = ٥٠ مليون شهرة محل: - لو فرضنا المقابل المدفوع ١٢٠ وصافى الاصول ١٥٠ ده يعتبر ربح التفاوض: فى جميع الاحوال صافي الأصول ستثبت بالقيمة السوقية و أنت دفعت أقل يبقى الفرق ربح تفاوض على الشراء
. - القيود فى حالة الشهرة الموجبة

من ح الاصول ١٥٠
من ح الشهرة ٥٠
الى ح النقدية ٢٠٠ –
القيود فى حالة الربح التفاوضى
:من ح الاصول ١٥٠
الى ح النقدية ١٢٠
الى ح الربح (بيروح قائمة الدخل) ٣٠
توضيح اكثر عن الشهرة
كيف تظهر الشهرة فى الدفاتر
تظهر عند اندماج الاعمال وهى اننا بنقارن المبلغ المدفوع (المقابل المادي Consideration) في مقابل صافى الاصول القابلةللتحديد (بالقيمة العادلة) لقياسالشهرة مع اخذ فى الاعتبار حصة الاقلية لو مثلا المقابل المدفوع ٢٠٠ مليون وصافى القيمة الدفترية ١٠٠ مليون وصافى الاصول القابلة للتحديد (بالقيمة االعادلة) ١٥٠ مليون مع افتراض مفيش حقوق اقلية

- الربح :الفرق بين صافى القيمة الدفترية وصافى الاصول بالقيمة السوقية يا أما ربح يا اما خسارة وهنا ربح ٥٠ مليون
- الشهرة أو ربح التفاوض :الفرق بين المقابل المدفوع وصافى الاصول بالقيمة السوقية
- لو المدفوع اكتر من قيمة الاصول فى السوق :يكون هناك شهرة موجبه و تثبت كشهرة محل كما في المثال أصول طويلة الأجل (٢٠٠ – ١٥٠) = ٥٠ مليون شهرة محل:
- لو فرضنا المقابل المدفوع ١٢٠ وصافى الاصول ١٥٠ ده يعتبر ربح التفاوض: فى جميع الاحوال ستثبت بالقيمة السوقية و أنت دفعت أقل يبقى الفرق ربح تفاوض على الشراء.
- القيود فى حالة الشهرة الموجبة من ح الاصول ١٥٠ من ح الشهرة ٥٠ الى ح النقدية ٢٠٠
- القيود فى حالة الربح التفاوضى :من ح الاصول ١٥٠ الى ح النقدية ١٢٠ الى ح الربح (بيروح قائمة الدخل) ٣٠

- وتوجد طريقتين للشهرة الاولى الشراء الجزئى للشهرة / الثانية طريقة الشهرة الكاملة
- والفرق بينهم فقط فى حصة الاقلية حيث الشهرة الكاملة لازم حصة الاقلية بالقيمة السوقية بينما الجزئى بتأخذ النسبة المكملة وتضربها فى صافى الاصول
- مثلا احنا اشترينا ٦٠٪ تبقى النسبة المكملة لحصة الاقلية ٤٠٪
- والشهرة الكاملة هى الطريقة الاشهر والمفضلة لدى مجلس وضع المعايير الدولية والجزئية تعتبر مهجوره
- مثال موضح ونخش على مثال على طول الشركة A اشترت ٨٠٪ من اسهم شركة B وقد كانت البيانات كالتالى : صافى القيمة الدفترية للشركة NBV كانت ١٠٠ مليون وصافى الاصول القابلة للتحديد القيمة السوقية FMV كانت ١٥٠ مليون والمبلغ المدفوع مقابل الشراء CONSIDERATION ولمقابل المدفوع ٢٠٠ مليون
- حصة الاقلية NCI حصة الاقلية هى
- حصة الأقلية بالطريقة الجزئية: المكمل ل ٨٠٪ يعنى (٢٠٪ من صافى القيمة القابلة للتحديد *١٥٠) ٣٠ مليون طبقا للطريقة الجزئية) او
- حصة الأقلية بالطريقة الكلية: هى تساوى بالقيمة السوقية ٥٠ مليون طبقا للشهرة الكاملة
- الطريقة الجزئية للشهرة الارقام بالملايين: المبلغ المدفوع ٢٠٠ + حصة الاقلية ٣٠ (١٥٠*٢٠٪) = ٢٣٠
تقارن مع صافى الاصول بالقيمة السوقية ١٥٠ الشهرة = ٢٣٠-١٥٠ = ٨٠ مليون
والقيود من ح الاصول ١٥٠ ح الشهرة ٨٠ الى ح النقدية ٢٠٠ ح حصة الاقلية ٣٠
- الطريقة الكاملة للشهرة :المبلغ المدفوع ٢٠٠ + حصة الاقلية ٥٠ كما هى بالقيمة السوقية = ٢٥٠ تقارن مع صافى الاصول بالقيمة السوقية (١٥٠) الشهرة = ٢٥٠-١٥٠ =١٠٠ مليون
والقيود من ح الاصول ١٥٠ ح الشهرة ١٠٠ الى ح النقدية ٢٠٠ ح حصة الاقلية ٥٠

- كمان ملحوظة الشهرة لا تستهلك ولكن يتعمل لها اختبار اضمحلال وكمان الاختبار لاقل ولو لاعلى لا تعدل يعنى الشهرة ٥٠ وعملت لها اختبار اضمحلال وجدتها ٦٠ يبقى ما اعمل شئ اسيبها ٥٠ ولكن لو وجدتها ٤٠ بخفضها الى ٤٠ دى كل حوارات الشهرة واللى ولى التوفيق

موضوع القوائم المجمعة ضخم وسنقتصر على تلك الجزئية المهمة ولنا لقاء بشكل مضخم معها.
اتمنى لكم التوفيق ان شاء الله

شروط المنافسة التامة في ضوء المعالم الشرعية للسوق الإسلامية

أولا : المعرفة التامة : يستفاد من عرض معالم السوق الإسلامية في اشتراط التعريف والتوصيف التام والدقيق للمبيع ، وللسعر ، ولظروف السوق ، والمتعاملين فيها تحصيل المعرفة التامة للمتعاقدين كصفة جوهرية نصت عليها الآثار الكريمة ، وقد منعت الأحكام كل ناقص لهذا الشرط ، فلا غرر ، ولا تغرير ، ولا تدليس بما يسوغ القول وبلا تحفظ عن معرفة تامة مؤمنة واختيار واع لكل المتعاملين ، من خلال استقراء الأحكام المتعلقة بذلك ، ومنها الرضا الذي هو ركن التبادل يستلزم العلم على نحو مؤكد .
واستكمالا للمبدأ الأساسي ، وتحوطا له واحتواء لأي خرق فيه ، تكفل الأحكام خطا دفاعيا آخر هو مبدأ الخيار للمتعاقدين ، والفقه الإسلامي يعرفنا بأشكال مختلفة منه وحسب مقتضياتها وهذه الخيارات هي :

١ – خيار المجلس : للحديث : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» ، وكالمالم ينفض مجلسهما فهما بالخيار بين إنفاذ ما عقداه أو فسخه ، لا خلاف في ذلك .

٢ – خيار العيب : ويكون للعاقد الذي لم يطلع على عيب لم يكن على علم به عند العقد .

٣– خيار الرؤية : بأن يكون للعاقد الذي عقد على شيء معين لم يره حق الفسخ إذا رآه ، وهو محل خلاف بين الفقهاء ، سببه الخلاف في صحة العقد على الغائب ، فمن أثبت صحة العقد على الشيء المغيب ، الذي لم تسبق رؤيته اثبت خيار الرؤية .

٤ – خيار الخلابة : والخلابة في العقد هي أن تخدع أحد العاقدين الآخر بوسيلة موهمة قولية أو فعلية ، تحمله على الرضا في العقد بما لم يكن ليرضى به لولاها ، وقد نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن ذلك بقوله : " إذا بيعت فقل : لا خلابة ، ولي الخيار ثلاثة أيام " ، وهذا الحديث منع ثابت في الشرع ، وإن لم يشترطه المتعاقد ، ومقتضاه ثبوت الخيار للمخدوع ، وقد ألحق بعض أهل العلم الغبن الفاحش بالخلابة للحديث: " غبن المسترسل حرام " .

٥ – خيار الشرط أو التروي : " ولي الخيار ثلاثة أيام " ، فهذا الحديث صريح في إجازة الشرط ، والنص في الشريعة حاكم على العقود ، لا خاضع لأقيستها ، وقد اعترض ابن حزم على خيار الشرط سيما على مدته وقال عنها : إنها أحكام لا يعرف لها أصل .

٦ – خيار الغبن : ويثبت للمتعاقد الذي يغبن في السعر ، كما هو الحال في تلقي السلع ، فقد جعل لهم النبي – صلى اله عليه وسلم – الخيار إذا هبطوا بها إلى الأسواق ، وعند ابن حزم توكيد بالغ في أن رد البيع من عيب ليس أولى من رده من غبن في السعر ، ونقل عن أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا رجوع للبائع والمشتري بالغبن قل أو كثر ، ورواية ابن القصار عن مالك : أن الغبن إذا بلغ الثلث فإنه يرد .

ويقسم الغبن عند الفقهاء إلى قسمين : يسير : ما وقع ضمن تقدير المقومين ، وفاحش : ما تجاوز تقديرات المقومين جميعا ، وجعل متأخرو الحنفية الغبن الفاحش نصف عشر القيمة في العروض المنقولة ، وعشرها في الحيوان ، وخمسها في العقار .

ثانيا : تجانس المعروض : إن تجانس السلع موضوع التبادل مردها إلى ذوق المستهلك وتقديره بصدد المنتجات المعروضة في السوق ، والتي تؤدي نفس الغرض ، وفي السوق الإسلامية لا يوجد ضابط ملزم للمنتجين بتنميط منتجاتهم ، والمستهلكين بتنميط أذواقهم أيضا .

ثالثا : كبر عدد المشاركين في السوق وضآلة تأثير كل منهم : إن من شروط المنافسة التامة هو كبر عدد المشاركين في أسواق السلع والموارد ، وضآلة إسهام كل منهم في التعامل ، بحيث لا يكون له أثر معتبر في السوق ، إن هذا الشرط النظري ذرية المنافسة التامة لا يعكس موقفا مذهبيا معينا ، إنما حصيلة لظروف تتعلق بالعرض والطلب تجعل المتعامل آخذا للسعر لا محددا له ، ولا يشترط هذا في السوق الإسلامية ، بل حصن السوق من الميول التي تحاول الاستفادة من التركيز لأغراض خاصة ، دون أن يكون للتركيز ذاته وظيفة اقتصادية مبررة ، ومما يمثل لذلك النهي عن الحاضر للباد ، وأن يكون له سمسارا ، حيث بدت العلة مركزة التصريف دون مسوغ اقتصادي معتبر ، والنهي عن تلقي السلع ، الذي يوفر فرصة أكبر للقاء أكبر عدد من المشاركين في سوق معلومة الموضع ، والنص صراحة على بلعن المحتكر " المحتكر ملعون ، والجالب مرزوق " ، ووردت الأحكام التي تحصن السوق الإسلامية من محتكري البيع ، ومحتكري الشراء ، الذين يستغلون نفوذهم ، وتمركزهم لابتزاز الناس ، وورد النهي جملة عن بيع المكره ، وبيع المضطر ، وعن سوم الرجل عل سوم أخيه ، وعن بيع الرجل عل بيع أخيه .

رابعا : حرية الحركة من وإلى السوق : لا يوجد في البناء الحكمي المنظم للسوق الإسلامية ما يحجر على أي من المشاركين حركته في دخول السوق أو الخروج منها ، بل إن تلك الحرية مكفولة ومدعومة أيضا بتأمين المعرفة التامة ، فلا جهل ولا إكراه ، ولا تواطؤ ولا احتكار شراء ، ولا احتكار بيع ، إلا ما كان مبرر ، ولا تسعير إلا ما دعت إليه الضرورة .

وقد ختم المصنف قوله : لأنه في الوقت الذي تشترط فيه المعرفة التامة ، والتصرف المختار ، ووسائلها في السوق الإسلامية ، وفي الوقت الذي تتيح فيه الضوابط الإسلامية قدرا من حرية الحركة ، لا يقيده إلا الشرط الفني ، واعتبار المصلحة العامة ، ومن ثم الرفاهية الاجتماعية ، فإنه ليس هناك ما ينص على تجانس السلع ، أو كبر عدد المشاركين ، وإن كانت هناك ضوابط تحصن من الميول الاحتكارية غير المبررة ، فالأصل في الاقتصاد الإسلامي هو التخصيص الكفء والرفاهية الاجتماعية ، والبنية التي تكفلهما ، في حين كان الأصل في نظام السوق هو المصلحة الخاصة للمشروع الخاص ، وكانت الضوابط الملزمة بكفاءة التخصيص أو الرفاهية استثناء غالبا مما تعارض مع فلسفة المشروع الخاص ومنظومته القيمية .

الطبيعة المميزة للمحاسب والمراجع القانوني الإسلامي

من كتاب
المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي

للدكتور/ دكتور حسين حسين شحاتة

ـ مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية

هى مؤسسات مالية واقتصادية تباشر أنشطتها المصرفية والاستثمارية والتمويلية ونحوها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية, لتحقيق النماء والأرباح في الأموال, كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, فهي مؤسسات اقتصادية هادفة للربح وذات بعد اجتماعي.

• الخصائص المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية .

من أهم هذه الخصائص ما يلي :

(١) تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية المستنبطة من الإسلام كعقيدة وأخلاق ومنهج حياة .

(٢) يحكم معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعه الإسلامية المستنبطة من مصادرها الأصلية, وكذلك الفتاوي والتوصيات والمقررات الصادرة عن مجامع ومراكز هيئات الفقه الإسلامي.

(٣) تعتبر هذه المؤسسات أحد البنيات الرئيسية لتطبيق مفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي فى الواقع العملى, بمعني أنها من النماذج التطبيقية لمفاهيمه وأسسه ومنهجيته فى مجال المعاملات المالية والاقتصادية والمصرفية.

(٤) تخضع كافة معاملاتها للمراجعة والرقابة الشرعية للاطمئنان من التزامها بالضوابط والمعايير التى وضعها فقهاء المعاملات الإسلامية .

(٥) تهدف المؤسسات المالية الإسلامية إلى تنمية الأموال وتحقيق الأرباح بالطرق والسبل والأساليب المعاصرة متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(٦) تساهم المؤسسات المالية الإسلامية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوي الأقطار العربية والإسلامية.

• ـ الفروق الأساسية بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية .

من أهم الفروق بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية ما يلي :

(١) الميثاق العقدي :

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية على عقيدة شمولية الإسلام على أنه عقيدة وشريعة, وعبادات ومعاملات, يقيم شئون الحياة على سند من الدين.

بينما تقوم المؤسسات المالية التقليدية على عقيدة العلمانية والتى تفصل الدين عن حلبة الحياة, ومن مفاهيمها العقدية : دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله , وأن الدين عبادات وليس له علاقة بالمعاملات, ومكان الدين المسجد والكنيسة وليس له علاقة بما هو خارجهما .

(٢) الميثاق الأخلاقي :

تقوم المؤسسات المالية الإسلامية على قيم أخلاقية مثل :الأمانة والصدق والوفاء والالتزام والقناعة والعدل والتيسير .....ونحو ذلك , فهى السياج والسجية والضابط المعنوي للمعاملات ولمن يقومون بها.

بينما تفصل المؤسسات المالية التقليدية بين المعاملات والأخلاق, وتطبق المفهوم الشائع :المعاملات شئ والأخلاق شئ آخر, وهناك اتجاه حديث يرى أن الأخلاق الحسنة تقود إلى معاملات حسنة .

(٣) المشروعية :

تقوم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية على ما أحله الله من معاملات أي تكون موافقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية, فالمرجعية هى المعايير والضوابط الشرعية المستنبطة من فقه المعاملات وكذلك الفتاوى الصادرة من مجامع ومراكز وهيئات الفقه الإسلامي .

بينما تقوم معاملات المؤسسات المالية التقليدية على القوانين والأعراف وما فى حكم ذلك حتى ولو كانت مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

(٤) العقود :

يحكم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من العقود الشرعية ومنها : عقود البيع, وعقود المشاركة, وعقود المضاربة, وعقود الإجارة, وعقود السلم, وعقود الوكالة, وعقود المزارعة والمغارسة والمساقاة, وعقود المرابحة .....ونحو ذلك ومرجعيتها فقه العقود .

بينما تتضمن بعض عقود المؤسسات المالية التقليدية : نصوصاً بها ربا وجهالة وغرراً ونحو ذلك , وكما أنها قائمة على الإقراض والاقتراض بفائدة , أى تطبق نظام الفائدة فى معظم معاملاتها .

(٥) نوعية المعاملات :

تقوم معاملات المؤسسات المالية الإسلامية على البيع والشراء , والإجارة , والمشاركات, والمضاربات, ونحو ذلك كما تقوم أيضاً على نظام الاستثمار الفعلى وطبقاً لقاعدة المشاركة فى الربح والخسارة (الغنم بالغرم والكسب بالخسارة).

أما معظم معاملات المؤسسات المالية التقليدية تقوم على نظام الإقراض والاقتراض بفائدة والتى تعتبر من الربا المحرم شرعاً .

(٦) حقيقة النقود :

تنظر المؤسسات المالية الإسلامية إلى النقود على أنها معياراً للقياس وأساساً لتحديد أثمان السلع والبضائع والخدمات, ويحكم تحويل عملة إلى عملة أخرى فقه الصرف ولا ينظر إليها على أنها سلعة تباع وتشترى .

بينما تنظر المؤسسات المالية التقليدية إلى النقود على أنها كذلك أساساً للقياس ولتقويم السلع والخدمات, كما تعتبرها فى نفس الوقت وفى ذاتها سلعة تباع وتشترى نقداً وبالآجل .

(٧) معاملة الديون :

تعامل المؤسسات المالية الإسلامية مبلغ الدين على أنه ثابت فلا يزيد بالتأخير ولا ينقص بالتعجيل, وعند عجز المدين المعسرعن السداد فى الميعاد يُعْطَي له مهلة لحين يساره أو إسقاط الدين عنه إذا تبين أنه لا يستطيع السداد, وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : " وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَة فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَة وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ" (البقرة : ٢٨٠).

بينما تزيد المؤسسات المالية التقليدية مقدار الدين عند التأخير وتخفضه عند السداد المبكر تطبيقاً للقاعدة الربوية : أتقضى أم تربي, كما تطبق نظام بيع الدين بالدين وهذا منهى عنه شرعاً.

(٨) البعد الاجتماعي :

تهتم المؤسسات المالية الإسلامية بالبعد الاجتماعي والبيئي فى معاملاتها ومن نماذج ذلك : صندوق الزكاة, وصندوق القرض الحسن, والمشروعات الاجتماعية والبيئية, كما تهتم بالضروريات والحاجيات التى تدخل فى نطاق مقاصد الشريعة الإسلامية .

بينما تقوم معظم المؤسسات المالية التقليدية على النظام الربوي المادي وغايتها تحقيق أقصى ربحية ممكنة,وقد يكون له بعض الجوانب الاجتماعية التى يرغمها القانون عليها .

(٩) تطهير الأموال :

تتعامل المؤسسات المالية الإسلامية فى مجال الحلال الطيب المطابق لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية , وإن اختلطت أموالها بحرام بدون قصد , فتقوم بعملية التطهير والتخلص من الحرام فى وجوه الخير العامة وفقاً لفتاوي الفقهاء.

بينما تتعامل المؤسسات المالية التقليدية بالحلال والحرام وفى مجال الطيب والخبيث ومن معاييرها الأساسية تحقيق أقصى ربحية ممكنة دونما أى اعتبار لقضية تطهير المال من الحرام.

(١٠) فريضة الزكاة :

تنص النظم الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية على إحياء فريضة الزكاة وذلك بتحصيلها من المساهمين وممن يرغب من أصحاب الحسابات الاستثمارية وتنفقها فى مصارفها الشرعية وفق ضوابط ومعايير شرعية.

بينما لا تعبأ المؤسسات المالية التقليدية بفريضة الزكاة لا تحصيلاً ولا إنفاقاً .

تعقيب :

يتضح من التحليل والمقابلة بين المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية أن هناك فروقاً جوهرية بينهما وهذا بدوره يؤثر على طبيعة أعمال المحاسبين والمراجعين, مما يستوجب بيان الشروط والمعايير الواجب توافرها فيهم ليتواءموا على الطبيعة المميزة لتلك المؤسسات , وهذا ما سوف نتناوله فى الفقرات التالية .

ـ ما هو المحاسب والمراجع الذي نريده للمؤسسات المالية الإسلامية ؟

يعتقد كثير من المحاسبين والمراجعين أن المحاسب هو المحاسب والمراجع هو المراجع, وعملهم مهنه تنطبق على المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التقليدية سواء بسواء, وهذا الاعتقاد خاطئ لأن من لم يفهم طبيعة نشاط المؤسسة التى يقوم بالمحاسبة والمراجعة على معاملاتها لا يستطيع أداء عمله على الوجه الأحسن, وتأسيساً على هذه البدهية يجب أن يتوفر فى المحاسب والمراجع فى المؤسسات المالية الإسلامية مجموعة من الصفات والشروط من أهمها ما يلي :

(١) أن يكون مؤمناً برسالة المؤسسات المالية الإسلامية, وأن عمله فيها أومعها يعتبر عبادة وطاعة وليس وظيفة وعادة.

(٢) أن يكون متحلياً بالأخلاق الإسلامية وملتزماً بها فى كل سلوكياته, فهذا من موجبات النجاح فى عمله, وأن يكون ذلك من سمته .

(٣) أن يكون مُلماً بالأصول الشرعية لمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية, باعتبارها المعايير والضوابط والمرجعية لعمله ومن شروط جودة الأداء .

(٤) أن يكون عليماً بطبيعة أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فاهماً بآلية تنفيذها وفقاً للعقود والوثائق والنماذج والمستندات الخاصة بها .

(٥) أن يكون ذو حنكة وبصيرة وحس وإدراك للحلال فيتبعه والحرام فيجتنبه, وهذا ما يطلق عليه فراسة المؤمن.

(٦) أن يستشعر مسئولية أمانة حمل رسالة المؤسسات المالية الإسلامية أمام نفسه وأمام المسئولين عنه وأمام المجتمع الإسلامي وأمام الأمة الإسلامية وأمام الله يوم المساءلة.

(٧) أن يكون على علم بالفتاوي للمعاملات المعاصرة الصادرة من مجامع ومراكز وهيئات الفتوي.

(٨) أن يكون على علم بأحدث السبل والوسائل والأدوات المعاصرة فى تنفيذ المعاملات لتطوير أدائه إلى الأفضل .

(٩) أن يكون مقداماً فى استخدام أساليب التقنية المعاصرة فى تنفيذ عمله فهذا من موجبات جودة الأداء المهني .

(١٠) أن يكون مبتكراً ومبدعاً ومطوراً فى وسائل وأساليب المحاسب والمراجعة التى يستخدمها بما يجود أدائه .

ـ تقويم المحاسبين والمراجعين التقليديين :

يلاحظ أن الجامعات والمعاهد والمدارس فى معظم البلاد العربية والإسلامية تُخَرج أجيالاً على معرفة بالعلوم التقليدية ولا يصلحون للعمل بالمؤسسات المالية الإسلامية ولقد ثبت ذلك من خلال العديد من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية ( ) .

كما أن غالبية مكاتب ومراكز المحاسبة والمراجعة فى البلاد العربية والإسلامية لا تُعد ولا تدرب العاملين بها على كيفية ممارسة المهنة فى المؤسسات المالية الإسلامية اعتقاداً بأن المهنة هى المهنة ولا أثر للبعد الإسلامي عليها.

وتأسيساً على ما سبق فإن هناك ضرورة لإعادة تأهيل وإعداد المحاسبين والراجعين الممارسين للمهنة فى المؤسسات المالية الإسلامية من جديد فى ضوء الشروط السابق بيانها فى البند السابق .

ـ تساؤلات :

كيف تعد هذا المحاسب والمراجع الذى نريده للمؤسسات المالية الإسلامية ؟, كيف نربيه روحياً ؟, وكيف نثقفه فقهياً ؟ , وكيف نعده مهنياً ؟, هذا ما سوف نتناوله فى المباحث التالية .

موقع الدكتور http://www.darelmashora.com

بقلم / وائل مراد

الهدف من المحاسبة عن الإهلاك

الأهلاك يعتبر تكلفة من التكاليف الخاصة بالإنتاج مقابل النقص التدريجي المستمر في قيمة الأصل الثابت نتيجة الإستعمال أو مضي المدة أو ظهور إختراعات حديثة ،بالرغم من ذلك إلا أن هناك أهدف أساسية لإحتساب الإهلاك من أهمها : -

١- إحتساب الأعباء الحقيقية التي تحملتها المنشأة خلال السنة المالية بصرف النظر عن نتيجة عمليات المنشاة من ربح وخسارة وذلك عن طريق تحميل الحسابات الختامية خلال السنوات المتتالية بقيمة الأقساط الأصول التي تملكها المنشاة .

٢- تدبير الأموال اللازمة لإستبدال الأصول الثابتة : فالأصل الثابت الصحيح يصبح في نهاية عمرة الإنتاجي غير صالح للعمل والإنتاج وتحقيق الربح .

الخردة

يقصد بها قيمة الأصل في نهاية عمرة الإقتصادي ،إذ إنه مهما إستهلك الأصل وأصبح إستخدامة في الإنتاج عديم الفائدة إلا إنه يظل له قيمة ضئيلة " خردة أو نفاية "

- تعددت الاراء بشأن أخذ قيمة الخردة في الحسبان عند حساب قسط الإهلاك السنوي ،لكني سأكتفي بما ذكره المعيار المصري رقم (١٠) والذي يقوم على الإسس التالية :

- تحسب قيمة الإهلاك بعد خصم القيمة التخريدية له ، وفي الحياة العملية غالباً ما تكون القيمة التخريدية للأصل غير ذات قيمة ولذا لاتؤثر على حساب قيمة الأهلاك ،وعند إستخدام المعالجة القياسية لتقييم الأصول الثابتة وتكون القيمة التخريدية ذات قيمة مؤثرة فيتم حسابها عند تاريخ إقتنا الأصل ولا يتم زيادتها لاحقاً نتيجة لزيادة الاسعار ،أما عن إستخدام المعالجة المحاسبية البديلة والمسموح بها يتم إعادة إحتساب القيمة التخريدية على القيمة المقدرة في هذا التاريخ للأصول المماثلة التي وصلت إلى نهاية عمرها الإفتراضي والتي إستخدمت في ظروف مماثلة للأصل وموضوع التقييم .
- إذا نتج عن شراء الأصل إلتزام المنشاة بتكاليف فك الأصل أو إعادة الحال إلى ما كان علية عند إنتهاء العمر الإنتاجي للأصل فيتم معالجة هذه التكاليف على أنها مصروفات تحمل على مدار عمل الأصل من خلال :إما خصم التكلفة المقدرة عند تحديد القيمة التخريدية للأصل وبالتالي زيادة مصروف الأهلاك السنوي وإما تحميل التكلفة كمصروف مستقل بطريقة منتظمة على مدار عمر الأصل الإفتراضي بحيث يتم إظهار الإلتزام بهذه التكاليف بالكامل في نهاية العمر الإفتراضي للأصل .
- وفي النهاية نود الإشارة إلى أنه عند تحديد القيمة القابلة للإهلاك يجب إستبعاد الإيرادات الناتجة عن الأصل كخردة من تكلفة الأصل ،وأنه في حال تحمل المنشاة لنفقات معينة للتخلص منه فإنه يجب خصمها عن القيمة المقدرة للأصل كخردة وبحيث يكون الناتج هو صافي قيمة الخردة .

بقلم / وائل مراد

الحصول على الأصل عن طريق التصنيع الداخلي

في هذه الحالة تقوم الشركة بالتصنيع وبعدها يتم المفاضلة بين الشراء والتصنيع وفقاً لمعيار التكلفة والوقت والمواصفات

- في حال قيام المنشأة بإنتاج الأصل بصورة ذاتية . فإن تكلفته في هذه الحالة تتضمن تكلفة المواد والأجور والتكاليف الصناعية الأخرى . ولا شك أن تحديد تكلفة المواد والاجور المستخدمة في الإنتاج داخلياً لا تمثل مشكلة كبيرة للمحاسب حيث يمكن تحميلها مباشرة على تكلفة الأصل . ولكن المشكلة الرئيسية تمكن أساس في تحديد ذلك الجزء من التكلفة غير المباشرة التي يتم تحميلها على الأصل المنتج داخلياً .

- وفي الفكر المحاسبي يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل يتم من خلالها توزيع التكاليف غير المباشرة وهي : -

- **مدخل التكلفة المباشر** : ويقتضي بتحميل الأصل المنتج بمعرفة المنشأة التكاليف غير المباشرة فقط والتي ربطها بالإصل المنتج داخلياً .

- **مدخل التكلفة الكلية** : وهو يقتضي بضرورة تحميل الأصل المنتج داخلياً بكافة التكاليف غير المباشرة مهما كان مسلكها .

- **مدخل تكلفة الفرص البديلة** : ويقتضي بتحميل الأص المنتج داخلياً بالأرباح التي من الممكن تحقيقها من العمليات العادية وفقدت بسبب نقص في الإنتاج نتيجة لتوجية جزء من الطاقة المستغلة بالكامل لإنتاج الأصل الجديد داخلياً .

من الملاحظ أن مدخل التكلفة المباشر بالرغم من ملائمتة للأغراض الداخلية . إلا إنه لا يتسق مع المبادئ المحاسبية حيث لا يحقق مبدأ المقابلة بسبب تجاهلة للعلاقات بين مقدار التكلفة وحجم الإستفادة . أما عن مدخل تكلفة الفرص البديلة فإنه يفتقد الموضوعية بسبب إعتمادة على التقرير في تحديد التكلفة وهو ما يجعلة مدخل غير علمي . أيضاً غير قابل للتعميم لأن قبولة من الناحية النظرية وصلاحية تطبيقة من الناحية العملية مرهون بوجود حالة من التشغيل الكامل للكافة المتاحة للمنشأة .
فمن الواضح أن الانسب هو مدخل التكلفة الكلية .

قامت شركة الولـــــيد للمواد الغذائية بتصيع آلة للتغليف وكانت التكلفة كالتالي : -

١٠,٠٠٠ مواد خام . ٥٠٠٠ أجور ورواتب . ١٥٠٠ تكاليف دهان للآله وكان السداد بشيك وقد أنتهى التصنيع من الآله في ٥-٥ ٢٠١٠

١٦,٥٠٠ من حـ / الآت
١٦,٥٠٠ إلى حـ / البنك
تصنيع آله داخلياً للإستخدام

الإستغناء عن الأصل الثابت

الإستغناء عن الأصل الثابت

قد تقرر الشركة في بعض الاوقات الإستغناء عن الأصل الثابت بأحدى الطرق التالية :-

- البيع
- الإستبدال
- التخريد

يجب إحتساب الإهلاك عنه حتى ذلك التاريخ ، وتستبعد جميع الحساباتالمتعلقة بالأصل من الدفاتر . وفي أغلب الأوقات تتساوى القيمة الدفترية للأصل مع القيمة البيعية الصافية ، وقد تختلف القيمة الدفترية عن القيمة البيعية الصافية ويترتب في هذه الحالة إما أرباح أو خسائر عن بيع ذلك الأصل .
يتضح لنا أن التوصل للأرباح أو الخسائ من بيع ذلك الأصل يتم من خلال المقارنة بين صافي القيمة الدفترية للأصل المباع والقيمة البيعية الصافية ، ولابد التفرقة بين نوعين من الأصول .

أ- الأصول لاقابلة للإهلاك مثل المباني ، والآلات ..... الخ ويتم تحديد صافي القيمة الدفترية لها عن طريق إستبعاد الإهلاك الذي يخص الأصل المباع إبتداء من تاريخ الحصول عليه ختى تاريخ البيع .

ب- الأصول غير القابلة للإهلاك مثل الإراضي وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة في تحديد القيمة الدفترية للأصل حيث تتمثل في التكلفة الخاصة بها
المعالجة المحاسبية للأصل المستبعد .
يرجى العلم قبل إجراء القيد المحاسبي لا بد من وجود المطعيات التالية :

صافي القيمة الدفترية = XXX
صافي سعر البيع = XXX
خسائر أ, أرباح بيع الأصل = XXX

إذا كان هناك الخسائر عند الإستغناء عن الأصل يكون القيد كالتالي : -

- في حال ما إذا تم البيع عن طريق حساب الأصل
XXX من حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / قسط الإهلاك
XXX من حـ / الخزينة
XXX إلى حـ / مجمع الإهلاك

- في حال ما إذا تم البيع في حساب وسيط وهو حـ / الآلات المباعة

- في البداية يتم إقفال حـ / الآلات في حـ / الآلات المباعة
XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / الآلات

- ثم يتم ترحيل مجمع الإهلاك إلى حـ / الآلات المباعة
XXX من حـ / مجمع إهلاك الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

- ثم يتم ترحيل قسط الإهلاك من بداية العام حتى تاريخ البيع وثمن البيع .
من مذكورين
XXX حـ / قسط الإهلاك
XXX حـ / الخزينة
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

- من خلال ترصيد حـ / الآلات المباعة يتضح أن هناك خسائر بيع الآلات يتم تسجيلها بالقيد التالي
XXX من حـ / خسائر بيع الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

إذا كان هناك أرباح عند الإستغناء عن الأصل يكون القيد كالتالي : -

- في حال ما إذا تم البيع عن طريق حساب الأصل
XXX من حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / قسط الإهلاك
XXX من حـ / الخزينة
XXX إلى حـ / مجمع الإهلاك
XXX من حـ / أرباح بيع الأصل

- في حال ما إذا تم البيع في حساب وسيط وهو حـ / الآلات المباعة

- في البداية يتم إقفال حـ / الآلات في حـ / الآلات المباعة
XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / الآلات

- ثم يتم ترحيل مجمع الإهلاك إلى حـ / الآلات المباعة
XXX من حـ / مجمع إهلاك الآلات
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

- ثم يتم ترحيل قسط الإهلاك من بداية العام حتى تاريخ البيع وثمن البيع .
من مذكورين
XXX حـ / قسط الإهلاك
XXX حـ / الخزينة
XXX إلى حـ / الآلات المباعة

- من خلال ترصيد حـ / الآلات المباعة يتضح أن هناك خسائر بيع الآلات يتم تسجيلها بالقيد التالي
XXX من حـ / الآلات المباعة
XXX إلى حـ / أرباح بيع الآلات

مجلة المحاسب العربي

27

العدد السابع والعشرون

مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية - العدد السابع والعشرون